باردو في 2017/09/25

كتلة الحرة
حركة مشروع تونس
مجلس نواب الشعب

من السيدة خولة بن عائشة

عضو مجلس النواب الشعب

الى السيد وزير الخارجية التونسية

عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

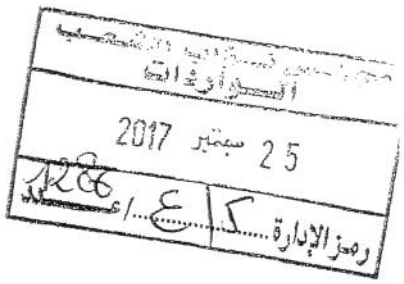

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية الأطفال التونسيين العالقين بالسجون الليبية

تحية وبعد،

اتوجه إليكم من خلال هذه المراسلة بجملة من الأسئلة حول وضعية الأطفال التونسيين المحتجزين من قبل قوات الردع الليبية بسجن معيتيقة وقوات البنيان المرصوص بمصراتة الذي تعهدت الحكومة التونسية بإعادتهم الى اهاليهم بتونس.

-ماهي مستجدات هذا الملف خاصة و ان الناطق الرسمي باسم قوات الردع الليبية يؤكد انه لم يتسنى لأي طرف رسمي تونسي لقاء اي من هؤلاء الأطفال ؟

-صرحت قوات البنيان المرصوص منذ ايام وينتظر ان تعقد ندوة صحفية في الأيام القادمة في هذا الغرض انها ستتخلى عن الأطفال المتواجدين بسجن مصراتة نظرا لعدم استعدادها التكفل بمصاريف إيوائهم والعناية بهم.

وتتوجه قوات الردع الى الإعلان عن نفس الشيء.

هل لكم علم بذلك؟

وكيف ومتى ستتدخل الحكومة التونسية لإنقاذ ابناءها وهي التي تعهدت بذلك منذ أكثر من سنة؟

نحمل وزارتكم والحكومة التونسية مسؤولية ما قد يطال هؤلاء الأطفال الأبرياء من سوء وأنتم مطالبون بالتدخل العاجل لاسترجاعهم أيا كان الطرف الذي يحتجزهم وتوفير السند المادي والمعنوي لهم ولعائلاتهم بتونس.

وفي انتظار ردكم تفضلوا بقبول أخلص تحياتنا.

خولة بن عائشة

العنوان: باردو 2000 الجمهورية التونسية
الهاتف: 71157000

الجـــمهـــوريـــة التونسيـــة
وزارة الشـؤون الخـارجية
الديـــوان

1) السؤال: ما هي مستجدات ملف الأطفال التونسيين العالقين بالسجون الليبية.

2) الـــرد:

في ردنا على سؤال النائبة المحترمة، خولة بن عائشة بشأن ملف الأطفال التونسيين العالقين بالسجون الليبية، أود توضيح ما يلي:

- إن هؤلاء الأطفال هم أبناء تونسيين مورطين في أعمال إرهابية قضوا نحبهم في الغارة الأمريكية على معسكر بمدينة صبراطة في فيفري 2016 أو خلال عملية "البنيان المرصوص" لقوات حكومة الوفاق الوطني ضد إرهابيي "داعش" بمدينة سرت أواخر 2016. وبحسب الإحصائيات المتوفرة، ولكن غير الثابتة يوجد بسجن معيتيقة بطرابلس ما لا يقل عن 22 طفلا تتراوح أعمارهم بين 3 أشهر و11 سنة. كما يوجد، 10 أطفال آخرين بدار الرعاية للهلال الأحمر الليبي بمصراطة تتروح أعمارهم بين السنة و 13 سنة. ويوجد كذلك 7 أطفال، ستّة بدار الرعاية بمصراطة،
- ورغم المساعي المتعددة، رفضت السلطات الليبية تسليم هؤلاء الأطفال إلى تونس عبر منظمة الصليب الأحمر الدولي وأعربت، عن استعدادها لتسليمهم مباشرة للسلطات التونسية،
- خلال اللقاء الذي جمع، يوم 31 جانفي 2017، السيد وزير الشؤون الخارجية مع السيد فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بليبيا، تم التطرّق إلى مسألة الأطفال التونسيين المودعين بالسجون والمستشفيات الليبية والاتفاق على إيفاد وفد تونسي إلى ليبيا لزيارة هؤلاء الأطفال وترحيلهم إلى تونس،

- لم تتحقق الزيارة الأولى للوفد المذكور، إلا في شهر أفريل 2017 وذلك نظرا للوضع الأمني الذي عرفته العاصمة الليبية طرابلس وعدة مناطق ليبية أخرى في ذلك الوقت. وقد ضمّ الوفد التونسي، ممثلين عن وزارات الشؤون الخارجية والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والأسرة والطفولة، وديوان التونسيين بالخارج، حيث نظّم الجانب الليبي لقاء للوفد المذكور مع النائب العام بوزارة العدل الليبية وذلك بهدف وضع خطة عمل لترحيل الأطفال الموجودين بسجن "معيتيقة" ودار الرعاية بمصراطة،

- تمّ الاتفاق بين الجانبين، خلال هذه المناسبة، على مسألة ترحيل الأطفال التونسيين في إطار قضائي بين البلدين وعبر القنوات الدبلوماسية الرسمية دون سواها وعلى تكوين فريق عمل مشترك تونسي ليبي للتثبت من هويات الأطفال واستكمال كل الإجراءات القانونية والإدارية ذات العلاقة، ومن بينها الشروع في عملية التثبت من هويات الإرهابيين المتوفين والموقوفين التونسيين وكذلك الأطفال لتسهيل علمية ترحيلهم إلى تونس.

- كما تحوّل يوم 03 أكتوبر 2017 الوفد تونسي من جديد إلى ليبيا بغرض مواصلة التفاوض مع النيابة العامة الليبية حول الشروع أولا في ترحيل الأطفال يتيميّ الأبوين بطرابلس ومصراطة ثم النظر في إمكانية زيارة مركز الرعاية للهلال الأحمر الليبي بمصراطة إن سمحت الظروف الأمنية بذلك. وقد كلّلت هذه الزيارة بتسلم تونس يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017 من السلطات الليبية، الطفل تميم الجندوبي البالغ من العمر ثلاث سنوات والذي توفي والده إثر الغارة الأمريكية على مدينة صبراطة. ومن المنتظر أن تتواصل عمليات الترحيل لتشمل عددا آخر من الأطفال التونسيين،

- ستواصل وزارة الشؤون الخارجية بذل كل الجهود والمساعي اللازمة بالتنسيق مع الجهات التونسية المختصة وبالتعاون مع السلطات الليبية لاستيفاء كل الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة من أجل ترحيل باقي الأطفال التونسيين.

وفي هذا السياق سيتم خلال الفترة القريبة القادمة إيفاد فريق من المختصين لتحديد هويات هؤلاء الأطفال وحصول القضاء الليبي على موافقة أمهاتهم قبل السماح بترحيلهم إلى أرض الوطن.